LOGIC
INSIGHTS

مصر نحـو مستقبل أخضر

قطـاع الزراعـــة بين التحديـات العالميـة والفـرص الواعـدة

تاريخ الإصدار: يوليو 2025

يُعدّ قطاع الزراعة إحدى الدعائم الرئيسية للاقتصاد المصري، حيث يسهم بأكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل لما يزيد عن 25% من إجمالي القوى العاملة، مما يجعله ركيزة محورية في دعم الاستقرار المجتمعي ودفع عجلة النمو الاقتصادي. كما تمثل الصادرات الزراعية، سواء الطازجة أو المُصنّعة، مصدرًا هامًا لدعم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، حيث تجاوزت قيمتها في عام 2024 حاجز 9.2 مليار دولار، في دلالة واضحة على تنامي الطلب العالمي على المنتجات الزراعية المصرية وارتفاع تنافسيتها وجودتها. وقد تحقق هذا النمو نتيجة جهود كبيرة في تطوير الممارسات الزراعية، وتحسين تقنيات التصنيع والتعبئة، بالإضافة إلى التوسع في الأسواق التصديرية.

ا. نظـرة عـامـة على قطـاع الزراعـة فـي مصـر

مصدر للأمن الغذائي

يلعب القطاع الزراعي دورًا محوريًا في ضمان استقرار الأمن الغذائي من خلال توفير المحاصيل الأساسية التي تشكل أساس النظام الغذائي الوطني، مثل القمح والأرز والذرة. وتسعى الحكومة المصرية إلى توسيع الأراضي الزراعية لتلبية احتياجات السوق المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، حيث ارتفعت المساحات المزروعة من 8.9 مليون فدان في عام 2014 إلى أكثر من 10 ملايين فدان في 2024، أي بنسبة نمو بلغت 12.4%.

ارتفعت المساحات المزروعة بنسبة
12.4%
خلال الفترة من 2014 إلى 2024

داعم للصناعات الغذائية

يُعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للمواد الخام المستخدمة في الصناعات الغذائية. ففي عام 2024، سجلت الصادرات الزراعية الطازجة نحو 6.9 مليون طن، بقيمة تجاوزت 4.4 مليار دولار، بينما بلغت صادرات السلع الزراعية المصنعة نحو 5.1 مليار دولار. يعزز هذا التكامل بين الزراعة والصناعة من قدرة مصر على المنافسة في الأسواق العالمية ويعزز من قوة القطاع التصديري، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

سجلت الصـادرات الزراعيـة الطازجـة
6.9 مليون طن
بقيمة 4.4 مليار دولار، فيما بلغت صـادرات السلـع الزراعيـة المُصنّعـة
5.1 مليار دولار

قطاع جاذب للاستثمار

يمثل القطاع الزراعي في مصر بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والدولية، حيث خصصت الحكومة المصرية نحو 116.6 مليار جنيه للاستثمار في القطاع الزراعي خلال العام المالي 2024/2023، مسجلةً زيادة بنسبة 71% مقارنة بالعام السابق. تركز هذه الاستثمارات على رفع إنتاجية المحاصيل، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الزراعية، وتطوير البنية التحتية، بما يشمل أنظمة الري الحديثة، وتحسين سلاسل التوريد، وتعزيز القدرات التكنولوجية في الزراعة.

خصصـت الحكومـة المصريـة نحـو
116.6 مليار جنيه
للاستثمار في القطاع الزراعي خلال العام المالي 2024/2023

بعد دراسة واقع القطاع الزراعي في مصر، يتضح أنه يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يلعب دورًا حيويًا في تحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الصناعات الزراعية والغذائية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومع ذلك، فإن استمرارية نمو هذا القطاع وتطويره تتطلب مواجهة التحديات العالمية المتزايدة، التي تشمل اضطرابات سلاسل الإمداد، والتغيرات في السياسات التجارية، والتطورات التكنولوجية، إضافة إلى التحديات البيئية المرتبطة بالمناخ والطاقة.

II. قطـــاع الـزراعــة فـي ظــل المتغيــرات العالميــة

1 - الأمن الغذائي بعد جائحة كوفيد-19

كشفت جائحة كوفيد-19 عن ضعف سلاسل الإمداد الغذائي العالمية، حيث تسببت في اضطرابات كبيرة في إنتاج الغذاء وتوزيعه، وانعكست آثارها على ارتفاع الأسعار وتفاقم معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العديد من الدول. وقد أدى ذلك إلى تصدّر قضية الأمن الغذائي سلم الأولويات العالمية. وفيما يلي أبرز التحديات التي برزت في هذا السياق بعد الجائحة:

اضطراب سلاسل الإمداد الغذائي

أدت إغلاقات الحدود وقيود النقل التي فُرضت خلال الجائحة إلى اختلالات كبيرة في تدفق السلع الغذائية، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد. كما تأثر الإنتاج الزراعي محليًا نتيجة نقص العمالة وارتفاع تكاليف الشحن، ما ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء على مستوى العالم.

ارتفاع أسعار الغذاء والتضخم الغذائي

شهد العالم خلال عام 2021 قفزة ملحوظة في أسعار الغذاء، حيث ارتفع المؤشر العالمي لأسعار الغذاء، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، بنسبة 28%. وقد فاقم هذا الارتفاع من التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

زيادة معدلات الفقر والجوع

أظهرت بيانات برنامج الغذاء العالمي (WFP) أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ارتفع من 135 مليون شخص في عام 2019 إلى نحو 345 مليونًا في عام 2022.

نتيجة لهذه التحديات، اتجهت العديد من الدول إلى إعادة النظر في سياساتها الغذائية، مركّزة على تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر تعديل سياسات التجارة وتقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية، مع تعزيز الاستثمار في الزراعة المحلية وتبنّي ممارسات الزراعة الذكية. وفي هذا الإطار، تبرز كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كنماذج رائدة في مجال تعزيز الأمن الغذائي، من خلال إطلاق استراتيجيات طموحة لتطوير مشاريع الزراعة المستدامة، بما يسهم في تقليص الاعتماد على الواردات وتعزيز القدرة على تأمين الاحتياجات الغذائية محليًا.

الأمـــن الغذائـــي في الإمـــارات العربيـــة المتحـدة

استجابـة استباقيـة لمواجهـة تحديـات سلاسـل الإمـداد

أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على سلاسل الإمداد الغذائي العالمية، مما دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في استراتيجياتها لضمان الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج المحلي. وفي هذا الإطار، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجًا استباقيًا لتعزيز أمنها الغذائي، من خلال استراتيجية شاملة ترتكز على الابتكار التكنولوجي، وتوسيع الشراكات الدولية، والاستثمار في مشروعات زراعية متقدمة.

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051

أطلقت الإمارات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 بهدف تحقيق الريادة العالمية، وذلك عبر تنويع مصادر الاستيراد لتقليل الاعتماد على موردين محددين، وتطوير التكنولوجيا الزراعية لتعزيز كفاءة الإنتاج، وخفض الفاقد والهدر الغذائي من خلال سياسات ترشيد الاستهلاك، وتعزيز التعاون الدولي عبر الشراكات والاستثمارات الخارجية.

الاستثمار في الإنتاج المحلي: مشاريـع زراعيـة مبتكـرة

إلى جانب تعزيز الأمن الغذائي، ركزت الإمارات على تطوير مشاريع زراعية متقدمة تعتمد على التكنولوجيا. ومن أبرز هذه المشاريع:

مشاريع الاستزراع المائي: تعزيز الإنتاج المحلي للأسماك

تبنّت دولة الإمارات تقنيات الاستزراع المائي، خاصة في المناطق القاحلة، لضمان إنتاج محلي مستدام من الأسماك. وتعد "مزرعة الفجيرة للأسماك" واحدة من أبرز النماذج الناجحة في هذا المجال، حيث تعتمد على أحدث التقنيات في تربية الأحياء المائية، بما في ذلك أنظمة إعادة تدوير المياه وتحسين كفاءة الأعلاف.

الشراكات والاستثمارات الزراعية الدولية

نظرًا لاعتمادها الكبير على الواردات الغذائية، تبنّت الإمارات استراتيجية استثمارية طموحة في القطاع الزراعي خارج حدودها، بهدف تعزيز أمنها الغذائي وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية. حتى عام 2024، امتلكت الإمارات أكثر من 960,000 هكتار من الأراضي الزراعية في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا، عبر استثمارات مباشرة واتفاقيات تعاون مع الدول المصدّرة للغذاء.تسهم هذه الاستثمارات في ضمان تدفق مستدام للغذاء، وتقليل تكاليف الاستيراد بنسبة تصل إلى 25%، مما يعزز استقرار الأسعار في الأسواق المحلية.

تعزيز الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي

بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ركزت الإمارات على تعزيز صناعاتها الغذائية المحلية من خلال مبادرة "اصنع في الإمارات" التي تهدف إلى زيادة مساهمة التصنيع الغذائي في الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل هذه الجهود:

تقليل الاعتماد على الاستيراد

عبر تطوير سلاسل التوريد الداخلية وتحفيز الاستثمارات في البنية التحتية الغذائية.

تحفيز الابتكار في إنتاج الأغذية

من خلال دعم الشركات الناشئة في مجالات تصنيع الأغذية الصحية والمستدامة.

إنشاء مصانع جديدة لمعالجة الأغذية

مثل مصانع تعليب الخضروات والفواكه، وتصنيع منتجات الألبان محليًا.

المملكـة العربيـة السعوديـة وتعزيـز الأمـن الغذائـي

استـراتيجيـات متكاملـة واستثمـارات مستـدامـة

المبادرات الوطنية لتعزيز الأمن الغذائي

زراعة 45 مليون شجرة فاكهة في المدرجات الزراعية

يهدف هذا المشروع إلى تغطية أكثر من نصف واردات المملكة من الفاكهة، بقيمة تقديرية تبلغ 4.5 مليار ريال سعودي، مما يسهم في التنمية المستدامة، وتعزيز الإنتاج المحلي، والاستفادة المثلى من مياه الأمطار والمياه المجددة.

إطلاق 59 مبادرة استراتيجية

أسهمت هذه المبادرات في دعم مربي الماشية، وتطوير صناعة الأسماك، وتربية النحل وإنتاج العسل، بالإضافة إلى التوسع في مشاريع الدواجن والزراعة المحمية.

تأسيس شركات متخصصة عبر صندوق الاستثمارات العامة

من أبرزها الشركة السعودية للقهوة، التي تهدف إلى تطوير قطاع القهوة المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

تطـويـر قطـاع الثـروة السمكيـــة

أطلقت الوزارة البرنامج الوطني لتطوير قطاع الثروة السمكية بهدف زيادة إنتاج المملكة من الأسماك والمنتجات البحرية إلى 600 ألف طن سنويًا بحلول عام 2030. ومن أبرز الأمثلة:

الشركة الوطنية للصناعة البحرية والاستزراع المائي (نقوا)

تنتج أكثر من 100,000 طن من المأكولات البحرية سنويًا.

مشروع نيوم وشركة أسماك تبوك

في أبريل 2021، وقّعت نيوم مذكرة تفاهم مع شركة أسماك تبوك لإنشاء أكبر مزرعة أسماك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بقدرة إنتاجية تصل إلى 70 مليون زريعة سنويًا.

الاستثمـارات الزراعيـة الخارجيـــة

في إطار جهودها لتعزيز أمنها الغذائي، اتجهت المملكة إلى الاستثمار الزراعي الخارجي، حيث أنشأت في عام 2012 الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والحيواني (سالك) لدعم الإنتاج الزراعي عالميًا. وباعتبارها إحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة، عقدت "سالك" شراكات استراتيجية مع أبرز الشركات الدولية في تجارة السلع الغذائية الأساسية كالقمح والأرز واللحوم، واستثمرت في دول متنوعة مثل أوكرانيا وكندا والهند وأستراليا والبرازيل وسنغافورة. وقد ساهم هذا التوجه في تنويع مصادر الإمداد الغذائي وضمان استدامته على المدى الطويل.

2 - امتـداد تأثير تغيـر المنـاخ إلى سلاسل الإمـداد والأمـن الغذائـي

أصبح التغير المناخي أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر على الزراعة والإنتاج الغذائي العالمي، حيث تؤدي ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط هطول الأمطار، وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة إلى إعادة تشكيل الخريطة الزراعية في العديد من الدول.

ارتفــاع درجــات الحــرارة وانعكاساتــه على استقــرار المحاصيــل

تشير الدراسات إلى أن إنتاج الذرة الشامية قد ينخفض بنسبة تصل إلى 24% بحلول نهاية القرن، إذا استمرت انبعاثات الغازات الدفيئة بالمعدلات الحالية. ومن المتوقع أن يبدأ الانخفاض الملحوظ في الإنتاج بحلول عام 2030.

يتوقع أن يرتفع إنتاج القمح بنسبة تصل إلى 17% بحلول نهاية القرن نتيجة التغيرات المناخية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة في المناطق الباردة، مما يوسع نطاق زراعة القمح ليشمل مناطق جديدة أكثر ملاءمة، مثل كندا، روسيا، وشمال أوروبا.

اضطــراب أنمــاط هطــول الأمطـــار

يؤدي التغير المناخي إلى تزايد **شدة وتكرار الفيضانات والجفاف**، مما ينعكس سلبًا على الإنتاج الزراعي.

في عام 2024، شهدت أسعار الكاكاو ارتفاعًا بنسبة 163% والقهوة بنسبة 103% نتيجة للتغيرات المفاجئة في معدلات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما أثر بشكل مباشر على الإنتاج في المناطق الرئيسية.

من المتوقع أن تستمر التقلبات الحادة في الأسعار مع استمرار تأثيرات التغير المناخي على الزراعة العالمية، **مما يبرز أهمية تبني استراتيجيات زراعية مرنة وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر للتخفيف من هذه التأثيرات السلبية على المحاصيل.**

III. حين تتغير التجارة... كيف تتأقلم الزراعة؟

الاتفاقيات التجارية

تهدف الاتفاقيات التجارية إلى تعزيز التبادل بين الدول من خلال تقليل الحواجز الجمركية، ما يفتح فرصًا للنمو في القطاع الزراعي. على سبيل المثال، أسهمت اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الميركوسور في زيادة الصادرات الزراعية المصرية بنسبة 15% خلال عامها الأول. ومع ذلك، قد تواجه بعض الدول صعوبات في التكيف، خاصة إذا كانت تعتمد على الحماية الجمركية لدعم زراعتها المحلية. لذا، فإن نجاح هذه الاتفاقيات يتطلب سياسات محلية متوازنة لضمان استفادة جميع الأطراف وتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

التعريفات الجمركية وتأثيرها على التجارة الزراعية

فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على الصلب والألمنيوم، مما دفع شركاءها التجاريين إلى الرد بفرض تعريفات مضادة على المنتجات الزراعية الأمريكية. ونتيجة لذلك، تراجعت صادرات المنتجات الزراعية الأمريكية بنحو 27 مليار دولار بين عامي 2018 و 2019، حيث كان لفول الصويا النصيب الأكبر من هذا الانخفاض، ممثلًا 71% من إجمالي التراجع. ولم يقتصر التأثير على المنتجات الطازجة فحسب، بل امتد ليشمل المنتجات الزراعية المصنعة، التي واجهت أيضًا تحديات في الوصول إلى الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع التكاليف الجمركية وتراجع تنافسيتها.

تأثير تكاليف الشحن على التجارة الزراعية العالمية

تمثل تكاليف الشحن جزءًا كبيرًا من إجمالي تكاليف التجارة الزراعية، حيث يؤدي ارتفاعها إلى زيادة أسعار المنتجات في الأسواق المستوردة، مما يؤثر على الطلب والاستهلاك. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في ظل التوترات الجيوسياسية التي تؤثر على طرق التجارة العالمية، مما يؤدي إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن نتيجة لقيود المرور أو زيادة المخاطر التأمينية. في المقابل، يمكن أن يسهم تطوير البنية التحتية للنقل واعتماد تقنيات لوجستية متقدمة في خفض هذه التكاليف وتعزيز تدفق المنتجات الزراعية.

IV. التكنولوجيا الذكية في الزراعة

تعزيز الكفاءة من خلال الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء

الذكاء الاصطناعي

يُوظَّف تحليل البيانات الزراعية لتقديم إرشادات دقيقة بشأن توقيت الزراعة، الري، والتسميد، مما يمكّن المزارعين من اتخاذ قرارات أكثر دقة. على سبيل المثال، تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة المحاصيل عبر التنبؤ بظهور الأمراض والآفات المحتملة.

في كينيا، يعتمد المزارعون على أدوات مثل "Virtual Agronomist" و"PlantVillage"، التي توفر إرشادات تفصيلية لتحسين إنتاجية المحاصيل وإدارة الموارد بفعالية. علاوةً على ذلك، تساعد هذه التقنيات في التنبؤ بانتشار الأمراض والآفات الزراعية، مما يمكن المزارعين من اتخاذ تدابير وقائية مبكرة، وتقليل خسائر المحاصيل، وتحسين كفاءة العمليات الزراعية بشكل عام.

إنترنت الأشياء (IoT)

يتضمن استخدام أجهزة استشعار متصلة بالإنترنت لمراقبة العوامل البيئية مثل رطوبة التربة ودرجة الحرارة، مما يتيح إدارة أكثر كفاءة للموارد الزراعية. في عام 2024، **بلغ حجم سوق إنترنت الأشياء في الزراعة نحو 28.65 مليار دولار، مع توقعات بنموه بمعدل سنوي مركب يصل إلى 10.5%** خلال الفترة من 2025 إلى 2030.

٧. حمـايـــة حقـــوق الملكيـــة الفكريـــة (IPR) ودورها في تعزيز البحث والتطوير في القطـــاع الـــزراعـــي

تلعب حقوق الملكية الفكرية دورًا أساسيًا في دعم الابتكار والاستثمار في القطاع الزراعي، من خلال حماية نتائج البحث والتطوير وتحفيز نقل التكنولوجيا. وتُعد اتفاقية UPOV إطارًا قانونيًا مهمًا يوفّر حماية لمربي النباتات ويشجّع تطوير أصناف زراعية محسّنة. تسهم هذه الحماية في جذب الاستثمارات بمجالات مثل تحسين البذور، الزراعة الذكية، والتكنولوجيا الحيوية، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي. كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن العائد على البحث والتطوير الزراعي قد يصل إلى 40%، مما يبرز أهمية الاستثمار في هذا المجال.

دور حمايـة الملكيـة الفكريـة في دفع الإنتاجية الزراعية وتعزيز الاستثمار في فيتنام

أدى انضمام فيتنام إلى اتفاقية UPOV إلى تحولات كبيرة في قطاعها الزراعي، فبفضل قوانين حماية حقوق الأصناف النباتية (PVP)، أصبحت فيتنام وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، مما شجع شركات البذور متعددة الجنسيات على التعاون مع الباحثين المحليين لتطوير محاصيل ذات صفات وراثية محسنة. اقتصاديًا، ساهم هذا التطور في زيادة دخل القطاع الزراعي بمقدار 2.3 مليار دولار، ورفع صادرات الأرز إلى 7.1 مليون طن في 2023، مما جعل فيتنام ثالث أكبر مصدر للأرز عالميًا، كما ارتفع إجمالي الصادرات الزراعية إلى 62.5 مليار دولار في 2024.

الإطـار التشريعـي لحمايـة الملكيـة الفكريـة في مصـــر

سعت مصر لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في القطاع الزراعي من خلال تعديل قانونها رقم 82 لعام 2002 في 2019 ليتماشى مع اتفاقية UPOV 1991، مما مهد لانضمامها الرسمي إلى المنظمة في نوفمبر 2019. ساهمت هذه الخطوة في تعزيز الصادرات الزراعية، حيث أصبحت مصر الأولى عالميًا في تصدير الفراولة المجمدة، وارتفعت صادرات الصناعات الغذائية إلى 6 مليارات دولار في 2024. كما أنشأت الحكومة الهيئة المصرية للملكية الفكرية (EAIP) عام 2023 كجهة مركزية لتسجيل وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات تواجه تنفيذ قوانين الملكية الفكرية بفعالية، ومنها:

- ضمان التطبيق الفعلي للقوانين لحماية المبتكرين والمزارعين المحليين.
- رفع الوعي حول فوائد حماية الأصناف النباتية بين الشركات والمزارعين.
- التغلب على عقبات البيروقراطية لضمان تسجيل الحقوق وتسريع عمليات منح الحماية.

VI. استدامة الزراعة وتنافسيتها في مصر

أولويات المرحلة المقبلة

تحليل للقطاع الزراعي في مصر

نقاط القوة

تمتلك مصر مقومات قوية تجعلها وجهة جاذبة للاستثمارات في القطاع الزراعي، مستفيدة من عدة عوامل رئيسية:

الموقع الجغرافي المتميز

تربط مصر بين ثلاث قارات، مما يوفر ميزة لوجستية هامة تسهل الوصول إلى الأسواق العالمية وتعزز فرص التصدير.

المناخ المتنوع

يتيح لمصر إمكانية زراعة مجموعة واسعة من المحاصيل على مدار العام، ما يعزز قدرتها على تلبية الطلب المستمر في الأسواق العالمية.

البنية التحتية المتطورة

شهدت مصر تطورات كبيرة في شبكات الطرق والموانئ، مما يسهم في تسهيل عمليات النقل والتصدير، ويعزز تنافسية المنتجات الزراعية المصرية في الأسواق الدولية

نقاط الضعف

رغم الإمكانات الكبيرة، تواجه مصر عدة تحديات تعيق تطوير قطاعها الزراعي وزيادة تنافسيته عالميًا، ومنها:

ندرة الموارد المائية

تؤثر محدودية المياه على قدرات الري والإنتاج الزراعي، مما يستدعي تبني تقنيات الري الحديثة لتعظيم كفاءة الاستخدام.

التصحر وتدهور التربة

يؤدي الاستخدام غير المستدام للأراضي إلى تراجع جودة التربة وزيادة مخاطر التصحر، مما يهدد استدامة الإنتاج الزراعي.

الاعتماد على أساليب الزراعة التقليدية

الاعتماد على الأساليب التقليدية في الزراعة، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية، وضعف القيمة المضافة، واستنزاف الموارد الطبيعية. لذلك، هناك حاجة ملحّة إلى تعزيز الوعي والتعليم حول التقنيات الزراعية الحديثة لضمان استدامة القطاع وزيادة إنتاجيته.

الفـــرص

التوســع في الزراعة المستدامـــة

اعتماد ممارسات زراعية صديقة للبيئة للحفاظ على الموارد الطبيعية وزيادة الإنتاجية.

الاستثمـار في التكنولوجيـا الزراعيـة

توظيف التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتحسين كفاءة الزراعة وإدارة الموارد بشكل أفضل.

الأســواق التصديريــة الجديــدة

تعزيز جودة المنتجات الزراعية لفتح فرص تصديرية أوسع والوصول إلى أسواق جديدة، مما يساهم في زيادة العوائد الاقتصادية للقطاع.

التحـديــات

ســد النهضــة الإثيوبــي

قد يؤثر تشغيله على حصة مصر من مياه النيل، مما يزيد من الضغوط على الموارد المائية ويؤثر على الري والإنتاج الزراعي.

التغيـــرات المناخيـــة

يؤدي التقلبات في درجات الحرارة وهطول الأمطار إلى تغيرات في أنماط الزراعة، مما قد يؤثر سلبًا على الإنتاجية الزراعية.

التنافسيــة العالميـــة

يواجه المنتجون الزراعيون المصريون تحديات من دول أخرى ذات تكاليف إنتاج أقل، مما يتطلب تعزيز الكفاءة والجودة لمواكبة الأسواق العالمية.

مبـادرات مقترحـة لتعزيـز القطـاع الزراعـي في مصـر وتنميـة الصـادرات

زيادة الصادرات تعتمد على

توسيـع الرقعـة الزراعيـة والإنتاجية الموجهة للتصدير + زيـادة الطلب على المنتج المصـرى

المحاور الرئيسية لبرنامج الدعم المقترح

تطويـر البنيـة التحتيـة + رد أعبـاء المستثمـر

رد أعباء المستثمر

دعم مصاريف التشغيل

توفير دعم مالي لصغار المزارعين في حالة تجميعهم في كيان زراعي واحد

في ديسمبر 2024، أطلق وزير الزراعة نموذجًا لمشروع الدعم المالي لصغار المزارعين في الأقصر، يقوم على توحيد الحيازات لزراعة القصب باستخدام الطاقة الشمسية على مساحة 50 فدانًا يستفيد منها 80 مزارعًا. كما تم تخفيض تكلفة خدمات الزراعة مثل الحرث تحت التربة والتسوية بالليزر بنسبة 25%.

دعم البعثات التجارية لدول شرق آسيا من أجل فتح أسواق جديدة

في عام 2024، تم تنظيم ثلاث بعثات تجارية إلى كينيا والأردن والعراق، استفادت منها 100 شركة مصرية. ويجري الإعداد لتنظيم بعثات جديدة إلى موريتانيا، جنوب إفريقيا، كازاخستان، وإنجلترا خلال النصف الأول من 2025، ضمن خطة المجلس التصديري للصناعات الغذائية لفتح أسواق جديدة وزيادة صادرات القطاع بنسبة تتراوح بين 15% و20% خلال السنوات الثلاث المقبلة.

رد أعباء الصادارات

وضع نظام رد الأعباء التصديرية متغير وسريع حسب احتياجات السوق

نفذت الحكومة مبادرات لدعم المصدرين والمزارعين عبر برامج رد أعباء الصادرات، التي تهدف إلى تحفيز الصادرات من خلال تقديم حوافز مالية موجهة لصادرات وأسواق محددة، ما يعزز تنافسية المنتجات المصرية خارجيًا. وقد تم اعتماد البرنامج الحالي لمدة ثلاث سنوات بدءًا من يوليو 2021، ويجري حاليًا العمل على الانتهاء من البرنامج الجديد خلال الربع الأول من عام 2025.

تطـويـر البنيـــة التحتيـــة

دعم تكلفة إنشاء معامل تحليل

تم تنفيذ مبادرات لدعم قدرات معامل تحليل متبقيات المبيدات وتكاليف التحليل، حيث قام المعمل المركزي – المرجعي لوزارة الزراعة – خلال عام 2024 بتحليل أكثر من 369 ألف عينة، بزيادة 33 ألف عينة عن العام السابق. شملت العينات الموجهة للتصدير، والمستوردة، وأخرى لتأكيد جودة المنتجات، وأخرى لرصد المتبقيات محليًا. كما تم إدراج أكثر من 15 تحليلًا جديدًا لتلبية متطلبات الجهات الرقابية والأسواق الخارجية.

دعم حقوق الملكية الفكرية

قامت الحكومة المصرية بتنفيذ مبادرات لدعم الشحن المبرد بهدف تعزيز الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأفريقية. في إطار البرنامج الجديد لدعم الصادرات، تم تخصيص 2 مليار جنيه لدعم الشحن إلى أفريقيا، مما يعزز التواجد المصري في الأسواق الأفريقية.

دعم الشحن المبرد لآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا

قامت الحكومة المصرية بتنفيذ مبادرات لدعم الشحن المبرد بهدف تعزيز الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأفريقية. في إطار البرنامج الجديد لدعم الصادرات، تم تخصيص 2 مليار جنيه لدعم الشحن إلى أفريقيا، مما يعزز التواجد المصري في الأسواق الأفريقية.

الانتهاء من تقنين الأراضي الزراعية في جميع أنحاء الدولة

تم اتخاذ أكثر من 24 إجراءً لتسهيل عملية تقنين الأراضي وتحصيل مستحقات الدولة، شملت تبسيط الإجراءات، وتعديل نظام التسعير والسداد، وتسريع البت في التظلمات. وخلال عام 2024، نجحت الدولة في التغلب على تحديات تقنين الأراضي وإزالة التعديات، محققة إنجازات تجاوزت 70% في 19 محافظة.

تطبيق نظام رقابة صارم على جودة المنتج عن طريق شركات قطاع خاص تعمل تحت رقابة وزارة الزراعة

طبّقت الحكومة المصرية أنظمة رقابية صارمة على جودة المنتجات الزراعية مع إشراك القطاع الخاص تحت إشراف وزارة الزراعة، بهدف رفع جودة المنتجات وضمان التزامها بالمعايير المحلية والدولية، ومن بين الشركات المشاركة شركة "أجريكو مصر" المتخصصة في تحسين جودة المنتجات الزراعية.

تجهيز البنية التحتية اللازمة للمناطق الزراعية النائية

تنفذ الحكومة مشروعات بنية تحتية واسعة في المناطق الزراعية النائية، تشمل شق وتمهيد الطرق، حفر الآبار، ومد شبكات الكهرباء والاتصالات لتيسير عمل العاملين والمستثمرين. كما تم الانتهاء من 70% من البنية التحتية الأساسية في مشروع الدلتا الجديدة، بما في ذلك شبكات الكهرباء والطرق، لضمان سهولة وصول الخدمات للمناطق المستصلحة.

دعم إنشاء مراكز للتعبئة وللتخزين المبرد في المحافظات

تعمل وزارة التموين والتجارة الداخلية على تطوير منظومة الإمداد والتخزين من خلال إنشاء صوامع، غرف تبريد، ومراكز لوجستية حديثة، بهدف تقليل الفاقد من السلع الغذائية وتحسين كفاءة العمليات اللوجستية وضمان سلامة المنتجات. وفي هذا الإطار، أعلنت شركة "سوليكس" عن تطوير أول مدينة متكاملة للخدمات اللوجستية والتصنيع المبرد في مصر، بمحافظة الجيزة، على مساحة 510 آلاف متر مربع، باستثمارات تبلغ 150 مليون دولار.

المساهمون في إعداد المقال

نـاديـــن موســـى

مديـر مسـاعـد
بشركة لوجيك للاستشـارات

Cairo Office

+20 127 350 5023
SODIC West, Block 1, Zone 4B
سوديك ويست, مبنى 1, منطقة 4 ب

Riyadh Office

+966 53 662 0650
3888 Anas Ibn Malik, Al Malqa
3888 انس بن مالك, الملقـا

Jeddah Office

+966 53 661 8642
1004 Jameel Square Building. Tahlia St.
1004 مبنى جميل سكوير, شـارع التحليـة

Dubai Office

+971 52 499 2567
Business Bay, Parklane Tower, Office 1102
الخليج التجاري - برج بارك لين - مكتب 1102

Bahrain Office

Park Place Building. Seef Area
office 9001/ 9th Floor- Bahrain
مبني بالاس منطقة السيـف, مكتب 9001